معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 16/ العدد 2 (يسمبر2021): ص.ص: 182-203

الصيرفة الالكترونية في الجزائر(المفهوم، الواقع، ومتطلبات التنشيط)

Electronic banking in Algeria (concept, reality and activation requirements)

د. كريمة بركات*

جامعة البويرة، الجزائر، Karimabk399@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/09؛ تاريخ القبول: 2021/11/30؛ تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع الصيرفة الالكترونية في الجزائر من خلال إبراز تطور الخدمات المصرفية في السنوات الأخيرة، من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في مجال عمل المصارف. وبهدف الوصول إلى أرقى النظم المصرفية وتقديم أفضل الخدمات للزبائن، ومن أجل تحقيق منافسة قوية وتحسين نوعية الخدمات، سعت الدولة إلى بذل مجهودات كبيرة من أجل تطبيق نظام الصيرفة الالكترونية وتقديم الخدمات المصرفية بمختلف أنواعها بالاعتماد على شبكة الانترنت، بدلا من الطرق العادية. لكن رغم المجهودات المبذولة لتحقيق هذا المسعى، فهي لا تزال تعاني البطء في عملية التحول نحو الصيرفة الالكترونية.

من هذا المنطلق سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى مفهوم الصيرفة الالكترونية ولواقع وآفاق الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

كلمات مفتاحية: الصيرفة الالكترونية؛ الخدمات المصرفية؛ وسائل الدفع الالكتروني؛ الجزائر؛ أنظمة الدفع الالكتروني؛ متطلبات التنشيط.

Abstract:

This study aims to address the issue of electronic banking in Algeria by highlighting the development of banking services in recent years, in order to keep pace with developments in the field of banking

*المؤلف المرسل.

work. In order to reach the finest banking systems and provide the best services to customers, and in order to achieve strong competition and improve the quality of services, the state has sought to make great efforts to implement the electronic banking system and provide banking services of all kinds based on the Internet, instead of normal methods. However, despite the efforts made to achieve this endeavor, it is still suffering from the slow transformation towards electronic banking.

From this point of view, we will address in this study the concept of electronic banking and the reality and prospects of electronic banking in Algeria.

Keywords: Electronic banking; banking services; electronic payment methods; Algeria; electronic payment systems; activation requirements.

مقدمة:

ساهمت تكنولوجيا المعلومات اليوم في تشييد اقتصاد جديد في العالم وهو اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي، حيث أحدثت الانترنت تطورا هائلا في جميع المجالات ومن بينها الصيرفة. وانطلقت الصيرفة الالكترونية في العالم بسرعة مذهلة خاصة في انخفاض تكلفتها، اختصارها للوقت والمكان وازدياد قدرتها على توسيع السوق المصرفي، حيث أتاحت للعملاء الحصول على احتياجاتهم من منتجات وخدمات المصارف العالمية، بغض النظر عن موقع المصرف، أو موقعهم.

والمصارف الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، أصبحت تعي ضرورة تبني تكنولوجيا الاتصال الحديثة في وظيفتها التسويقية واستغلالها أفضل استغلال، وهذا بعد ما ازدادت أهمية الصيرفة الالكترونية بالنسبة للصيرفة التقليدية، وتزايدت درجة الاعتماد عليها بشكل كبير، حيث أصبحت المؤسسات المصرفية تفضل في أداء خدماتها الاعتماد على الانترنت، وهذه الطريقة تساهم بزيادة حجم الزبائن وعدد العمليات المبرمة، وهذا من شأنه بدوره تحسين جودة الخدمات، وتخفيض التكاليف بالتالي زيادة الأرباح، الأمر الذي يؤدي إلى دعم الاقتصاد.

والجدير بالذكر أنه أصبح لزاما على المصارف في الجزائر تبني الصيرفة الالكترونية والاستفادة من المزايا التي تقدمها، وهذا التبني يحتاج إلى توفير البيئة الملائمة التي تساعد على إبرام الصفقات بطريقة الكترونية، وانجاز وإتمام المعاملات إلكترونيا، كما يحتاج إلى تطوير نظم ووسائل الدفع الالكتروني لتسوية هذه المعاملات، وهي كلها مقومات من شأنها تنشيط تقديم خدمات المصارف عن بعد.

وعلى ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية الآتية: **ما مدى تطور الصيرفة الالكترونية في الجزائر؟ وما هي مقومات تنشيطها مستقبلا؟**

تكمن أهداف الدراسة في معرفة مزايا الصيرفة الالكترونية، والصعوبات التي تحيط بالمصارف الجزائرية لتسويق خدماتها محليا ودوليا (واقع المصارف بالجزائر) عبر الانترنت، فلا بد اليوم من إعادة النظر في الدور التقليدي للمصارف الذي يقوم على قبول الودائع وضمان الائتمان، والتطلع إلى تقديم خدمات مصرفية متطورة، حديثة، ومتنوعة عن بعد، بالاعتماد على ما تنتجه التكنولوجيا من وسائل حديثة متطورة.

ولإظهار أهمية الموضوع والإجابة عن الإشكالية ارتأينا إتباع المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك للتطرق لمفهوم الصيرفة الالكترونية (المبحث الأول)، وواقع الصيرفة الالكترونية بالجزائر ومتطلبات تنشيطها (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مفهوم الصيرفة الالكترونية

تسعى جميع المُؤسسات لمُواكبة التطورات التكنولوجية الناتجة عن استخدام الإنترنت ومنها المصارف، التي سمحت للعملاء بإجراء مُعاملاتهم المالية باستخدام شبكة الإنترنت، وهذا يساهم بشكل كبير في تسريع وتفعيل الخدمات المصرفية وتوفير الوقت والجهد لكلا الطرفين المصارف والعملاء.

سنتناول تحديد تعريف الصيرفة الالكترونية(المطلب الأول)، وبعدها نتطرق لقنوات تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية(المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف الصيرفة الالكترونية

يقصد بالصيرفة الإلكترونية تقديم البنوك للخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال إلكترونية وتقصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين

فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها البنوك[1].

وعرفها البعض أنها كافة العمليات أو الخدمات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية مثل الهاتف، الحاسوب والصراف الآلي، الانترنت والتلفزيون الرقمي، وغيرها وذلك من طرف المصارف والمؤسسات المالية.حيث تسمح المصارف اليوم للعملاء بإجراء مُعاملاتهم المالية باستخدام شبكة الإنترنت، وهذا ما يُعرف باسم الخدمات المصرفية الإلكترونية أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، حيث يُمكن للعملاء إجراء مُعاملاتهم المصرفية دون زيارة فروع البنك فكل ما يلزم هو توفير جهاز وخدمة اتصال بالإنترنت وبطاقة مصرفية في أي مكان يتواجد فيه العميل[2].

وهي مجموعة من العمليات الإدارية والمالية والتي تتم سواء داخل المصرف أو فيما بين مجموعة من المصارف، وذلك باستخدام وسائل إلكترونية حديثة جاءت من أجل معالجة بطء أو قلة الكفاءة الإدارية والمالية للنشاط المصرفي على النحو العام[3].

ويقصد أيضا بمصطلح الصيرفة الالكترونية **E-Banking** تقديم الخدمة عبر الخط (On Line Systems) للزبون، الذي يستطيع انطلاقا من حاسوبه الشخصي والذي يتم ربطه بحواسيب المصرف عبر الخطوط الهاتفية القيام بمختلف العمليات المصرفية. وتمكن الصيرفة الالكترونية أيضا من إجراء العمليات ليس فقط على

المستوى المحلي بل الدولي أيضا دون انقطاع[4].

كما يعرفها بنك التسويات الدولية[5] على أنها تقديم الخدمة المصرفية عن بعد أو

(1)- محمود أحمد ابراهيم الشرقاوي، مفهوم الأعمال المصرفية وأهم تطبيقاتها، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأمارات العربية المتحدة، دبي، 10-12/ 05/ 2003، ص 17.

(2)- مروة حمزة، الخدمات المصرفية الالكترونية، على الموقع الالكتروني: http://www.sotor.com/%D8%A7%D، 17 أوت 2020، تاريخ الاطلاع على المقال: 22 فيفيري 2021، 22:00.

(3)- بلعايش ميادة، زايدي حسيبة، واقع الصيرفة الالكترونية في الدول المتقدمة- التجربة الفرنسية كنموذج لتجارب البلدان الرائدة في استخدام وسائل الدفع الحديثة- مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، ديسمبر 2017، جامعة سكيكدة، (ص ص301-322)، ص304.

(4)- أحمد صقر، العمل المصرفي في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2006، ص174.

(5)-**بنك التسويات الدولية** هي مؤسسة مالية دولية تأسست سنة1933، مملوكة من البنوك المركزية التي ترعى =

من خلال قنوات إلكترونية سواء للمقيمين أو لغير المقيمين داخل البلد أو خارجه[1].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الصيرفة الالكترونية هي كنوع من أنواع تقديم الخدمات من طرف المصرف، وذلك باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال أي عبر شبكة الانترنت، مع الموائمة بين موارد المصرف وحاجات زبائنه.

المطلب الثاني: قنوات تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية

يسعى المصرف من خلال إدخال تكنولوجيات الاتصالات في العمل المصرفي إلى تحقيق أهداف تقليل التكلفة وزيادة عوائد تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بأكثر نوعية وأعلى جودة. ومن أهم قنوات تقديم الخدمات المصرفية بطريق الكتروني المصارف الالكترونية، الصرافات الآلية، والمقاصة الالكترونية...إلخ ،وتُعد هذه الخدمات مجانية دون أية رُسوم في مُعظم المصارف، وميزتها الأساسية الراحة والسرعة[2].

الفرع الأول: المصارف الالكترونية Electronic Banking

ظهرت المصارف الالكترونية نتيجة النمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وساهمت بشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة وبتكاليف منخفضة، مختصرة للوقت والمكان. وهي بمعناها الواسع ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب، بل موقعا ماليا تجاريا وإداريا استشاريا شاملا له وجود مستقل على الخط، يتم التعاقد معه للقيام بخدمات أو تسوية معاملات أو إتمام الصفقات على المواقع الالكترونية[3].

=

التعاون النقدي والمالي الدولي ويخدم كبنك للبنوك المركزية. يقوم بنك التسويات الدولية من خلال اجتماعاته استضافة مجموعات دولية تسعى للاستقرار المالي العالمي وتسهيل تفاعلهم، كما يوفر خدمات مصرفية للبنوك المركزية وغيرها من المنظمات الدولية. يقع مقره في بازل، سويسرا.https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8

(1) -BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENTS, Basel comité on banking supervision, management and supervision of cross border electronic banking activities, July 2003, p.p3.4.

(2)- عبد الرحيم وهيبة، "تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، جانفي 2010، (ص من 187 إلى ص 216)، ص 189.

(3)- طارق طه حسين، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص265.

وهناك ثلاث صور أساسية للمصارف الالكترونية شبكة على الانترنت تتمثل في[1]:

أ- الموقع المعلوماتي ويمثل الحد الأدنى للنشاط الالكتروني المصرفي، ويسمح هذا الموقع للبنك بتقديم معلومات حول برامجه وخدماته المصرفية.

ب- الموقع الاتصالي ويتيح عملية الاتصال بين المصرف والعملاء مثل البريد الالكتروني، تعبئة طلبات أو نماذج على الخط، وتعديل المعلومات في القيود والحسابات.

ج- الموقع التبادلي ويمارس من خلاله المصرف نشاطه في بيئة إلكترونية، كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته إلكترونيا من سداد قيمة الفواتير، وإدارة التدفقات..[2].

الفرع الثاني: الصرافات الآلية Automatic Teller Machine

تعتمد خدمات الصرافات الآلية على وجود شبكة من الاتصالات تربط فروع المصرف الواحد كلها، في هذه الحالة تقوم آلة الصراف الآلي بخدمة أي عميل من أي مصرف مشترك والتي تتطلب الوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوريا. ويقوم العميل باستخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية تصدر عن المصرف، للحصول على الخدمات المختلفة للصراف الآلي[3]. فهذا الأخير يتيح للعملاء التعامل مع حساباتهم من طرف البنك في أي وقت سواء في مواعيد العمل الرسمية أو غيرها، وخلال العطل على مدار 24 ساعة[4]. ومن أهم مزايا خدمة الصراف الآلي تحقيق سرعة المعاملات وسهولة وسرعة التعامل مع الآلة، حلا لمشاكل الازدحام والانتظار، وإمكانية تحويل المبالغ من حسابات العميل، وكذا إمكانية سداد الالتزامات الشهرية والنصف سنوية[5].

(1)- بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 147.

(2)- مجذوب وهراني، "الصيرفة الالكترونية كآلية لتفعيل الحكومة والحوكمة الالكترونية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد3، 1999، (ص من 117 إلى ص 137)، ص 124.

(3)- ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، الصيرفة الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 75.

(4)- نادر شعبان، ابراهيم السواح، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 96.

(5)- ناجي معلا، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، ط3، المؤسسة العالمية للتجليد، عمان، 2007، ص 42.

ومن أشهر الصرافات الآلية: الموزع الآلي للأوراق(D.A.B) ويسمى آلات الصرف الداخلية، الشباك الآلي للأوراق(G.A.B)، ونهائي نقطة البيع الالكترونية(T.P.V)[1].

الفرع الثالث: المقاصة الالكترونية

تسمح هذه التقنية بتحويل النقود من حساب العملاء إلى حسابات أفراد آخرين، أو منظمات أخرى,في أي فرع لأي مصرف في الدولة مثل دفع الأجور الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حسابات الموظفين. كما تطورت خدمات المقاصة الالكترونية بحيث أصبحت تشمل نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي، وبناء على ذلك فقد أصبحت التسويات الالكترونية للمدفوعات بين المصارف المختلفة تتم ضمن نظام المدفوعات الالكترونية للمقاصة.

وقد تم تعريف المقاصة الالكترونية على أنها: "عملية تبادل المعلومات (بيانات، صور، ورموز الشيكات) بوسائل الكترونية من مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي وتحديدا في الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد. ويهدف هذا النظام للتوقف عن تداول الشيكات الورقية لغاية التقاص عند مرحلة إيداعها في البنوك، وتحصيل الشيكات في نفس اليوم.

الفرع الرابع: الصيرفة عبر الهاتف الجوال Mobile Banking

ساهمت الهواتف النقالة في تقديم الخدمات المصرفية بسرعة فائقة، فقد ظهر ما يسمى البنوك الخلوية التي تقوم على فكرة تزويد الزبائن بالخدمات المصرفية في أي مكان وفي أي وقت، وتشمل هذه الخدمات الاستعلام عن الأرصدة والاطلاع على عروض المصارف وأسعار العملات، كما تشمل خدمات تحويل الأموال والدفع النقدي وفتح الحسابات[2]. كما تعد البنوك الخلوية مكانا لتوظيف البطاقات الذكية، حيث أتاحت هذه البطاقة فرصة تخزين وإدارة التواقيع الرقمية والالكترونية ومختلف وسائل

(1)- للمزيد من التفاصيل ارجع إلى: نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتيجية البنوك، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14و15/ 12/ 2004، ص 273.

(2)- بلعايش ميادة زايدي حسيبة، المرجع السابق، ص308.

التعرف والتثبيت والموثوقية المرتبطة بالأعمال المصرفية[1].

الفرع الخامس: وسائل الدفع الالكترونية

عرفت الصناعة المصرفية تطبيق وسائل جديدة حققت السرعة في الاستفادة القصوى من منتجات التكنولوجيا الحديثة، وتمثلت أساسا في الاستخدام الواسع لوسائل الدفع والسداد الالكترونية[2] التي سنوجزها فيما يلي:

أولا: البطاقات الالكترونية:

وتقوم على مبدأ الدفع المسبق وبالتالي هي عبارة عن وسيلة لتخزين النقد، أي أنها بمثابة حافظات نقد إلكترونية. ونظرا للإقبال الكبير على هذه البطاقات تم تطويرها وأصبحت تتضمن معالجا إلكترونيا يسمح بمعرفة هوية حاملها، بالإضافة إلى تشفير البطاقة بمفتاح سري. وأكثر بطاقات الدفع شيوعا نجد:

أ - **بطاقة الحسم، الصراف الآلي: ATM Card**، وتسمح للشخص بخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعه للتاجر، ويمكن الحصول على البطاقة بعد فتح حساب لدى البنك، الذي يقوم بإصدار البطاقة للعميل ويربطها بحركة الحساب.

ت- **بطاقة الائتمان Credit Card**، وتصدرها البنوك للعملاء بالتعاون مع شركات الدفع الدولية مثل: ماستر كارد العالمية، فيزا العالمية، أمريكان اكسبرس، الداينرز كلوب،...إلخ، وهي عبارة عن بطاقة تتيح لحاملها الحصول على ائتمان (قرض)، حيث يستطيع حامل البطاقة استخدامها في إجراء عمليات سحب نقدي أو لدفع قيمة مشترياته من المحلات التجارية التي تقبل التعامل فيها ومن ثم يسدد قيمتها لاحقا، حيث يمكن للعميل إما تسديد إجمالي المبلغ أو تسديد الحد الأدنى، عادة يتراوح بين 3 بالمئة إلى 6 بالمئة من إجمالي المبلغ.

وإضافة إلى بطاقة الائتمان نجد **الفيزا كارد** Visa Card **والماستر كارد** Master

(1)- زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص87 و88.

(2)- مجذوب وهراني، المرجع السابق، ص123.

Card والشارج كارد Charge Card..إلخ.

ثانيا: النقود الالكترونية

تعتبر أحدى الوسائل المستخدمة للتعامل التجاري من خلال شبكة الانترنت، حيث تعتمد على نفس فكرة استخدام النقود الورقية أو العملات المعدنية. تتضمن النقود الالكترونية على مجموعة من البتات (BITS) التي تمثل وحدة أو قيمة نقدية مكافئة للقيمة المحددة بالعملة المادية الرسمية، إذ تشرف على عملية إصدارها مؤسسة مالية مقابل إيداع مبلغ مالي في حساب مصرفي، حيث تحتوي كل وحدة نقود رقمية على رقم مرجعي خاص وفريد بها يميزها عن باقي العملات الرقمية الأخرى، مع التوقيع الرقمي للجهة المصدرة لها(المؤسسة المالية) والملتزمة بصفة قانونية أو اتفاقا بتحويل العملة إلى القيمة التي تكافئها من العملة الرسمية.

وقداعتبرت النقود التي يتم تخزينها على أي وسيط إلكتروني مقابل مبلغ مالي مودع في الحساب المصرفي، الوحيدة التي تكيف على أنها نقودا إلكترونية تستعمل كوسيلة للدفع الالكتروني، وبالتالي فإن عملية تجريد النقود من ماديتها تتم بمجرد تخزينها على أي وسيط أو ذاكرة إلكترونية على سبيل المثال محفظة النقود الإلكترونية أو بطاقة تعبئة أو الدفع المسبق، هاتف نقال ذكي...إلخ.[1].

ثالثا: الشيك الالكتروني

يعتبر الشيك الالكتروني في جوهره كبديل إلكتروني للشيك الورقي[2] وكالتزام قانوني بوفاء مبلغ مالي معين في مكان وتاريخ محددين لصالح فرد أو جهة معينة، إذ يحتوي بدوره على جميع البيانات الإلزامية الواردة في الشيك الورقي، كتسمية السند" الشيك"، وتحديد المبلغ والمكان الذي يجب فيه الدفع، وتاريخ إنشاء الشيك، اسم الساحب مع توقيعه، اسم المسحوب عليه، واسم المستفيد عند الاقتضاء لأن عدم ذكر اسم هذا

(1)-Chiheb GHAZOUANI, Le commerce électronique international, Latrach édition (1 er édition), Tunis, 2011, pp. 153, 154.

(2)- مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، الأوراق التجارية(الكمبيالة- السند لأمر- الشيك- النقود الالكترونية- الأوراق التجارية الالكترونية- بطاقات الوفاء والائتمان)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 350 و351.

الأخير(المستفيد) يجعل الشيك صادرا لحامله ويكون قابلا للتداول بمجرد التسليم أو الاطلاع عليه.

وعلى العموم يمكن تعريف الشيك الالكتروني أنه:" ورقة مصرفية إلكترونية مكتوبة وفقا للأوضاع التي استقر عليها القانون تحمل على متنها أمرا من الساحب إلى المسحوب عليه الذي يكون على هيئة مصرف أو مؤسسة مالية مؤهلة قانونا، لدفع مبلغ محدد لشخص يدعى المستفيد ". انطلاقا من ذلك، يعتبر الشيك كأداة وفاء بالديون تحل محل النقود في التعامل ولا تؤدي وظيفة الائتمان، حيث يستعمل الشيك إما لسحب الأموال أو الوفاء[1].

رابعا: الهاتف الذكي

تعتبر تقنية الدفع عن طريق الهاتف الذكي من بين الوسائل الالكترونية الحديثة المستخدمة في دفع ثمن مختلف السلع والخدمات، وكبديل لطرق الدفع عن طريق النقود أو الشيكات أو بطاقات الائتمان، حيث يمكن تمييز ثلاثة نماذج لتقنيات الدفع بواسطة الهاتف الذكي: الدفع عن بعد عبر الانترنت (Paiement à distance) والدفع عن طريق الاتصال القريب (Paiement de proximité) وتحويل الأموال من هاتف ذكي إلى هاتف ذكي آخر(Transfert d'argent de mobile à mobile).

أ/الدفع عن بعد عبر الانترنت: تعتمد هذه التقنية على تطبيقات التسوق والشراء والدفع بالهواتف الذكية (Amazon Shopping, Souq, Alibaba.com, Jumia,…etc)، التي تتيح للمستهلك سهولة وسرعة البحث عن المنتجات والمقارنة فيما بين الأسعار، فبمجرد دخول المستهلك إلى إحدى هذه التطبيقات، يقوم بالتسجيل ثم يكتب اسم السلعة المطلوبة، وبعدها يتبع خطوات إتمام عملية الشراء أو الدفع بشرط توافر الرصيد الكافي لتلك العملية، التي من خلالها يتم خصم رصيد التعبئة أو حساب بطاقته المصرفية الذكية. ولضمان الاستخدام المؤمن لهذه التطبيقات يجب على المستهلك أن يقوم بإدماج رقم هاتفه الذكي ببطاقته الالكترونية المصرفية لدى الهيئة

(1)- نبيل صلاح محمود العربي، الشيك الالكتروني والنقود الرقمية(دراسة مقارنة)، المجلد الأول، بحث مقدم في مؤتمر" الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون"، جامعة الإمارات العربية المتحدة مع غرفة التجارة الالكترونية وصناعة دبي، 10 و12 ماي 2003، ص ص 67-69.

المصدرة لها[1].

ب/ الدفع عن طريق الاتصال القريب: يطلق على هذه التقنية كذلك الاتصال القريب المدى أو الدفع اللاتلامسي التي تعتمد على تكنولوجيا (NFC) Near Field Communication أو La (communication en champ proche CCP) التي هي عبارة عن رقاقة يتم إدماجها على بطاقة SIM من خلالها يتم نقل وتحويل كمية صغيرة نسبيا من البيانات عبر مسافات قصيرة لا تتعدى بضعة سنتيمترات، إذ يكتفي أي مستهلك في المحلات التجارية برفع هاتفه الذكي وتقريبه إلى أحد نقاط البيع الطرفية (قارئ بطاقة مصرفية، أجهزة الدفع)، ويتم الدفع فورا وأوتوماتيكيا من خلال السحب هاتفيا من حساب المستهلك المصرفي دون الحاجة لإدخال رقم سري أو التوقيع إلكترونيا، حيث لا يمكن أن تتجاوز قيمة المبلغ المسحوب الحد الأقصى المسموح به (من 0 إلى 20 أورو)[2].

بالإضافة إلى تقنية تكنولوجيا NFC ، توجد تقنيات تكنولوجية أخرى مستخدمة في الدفع اللاتلامسي عن طريق الهاتف الذكي، على غرار تقنية (iBeacon) التي استحدثتها شركة "آبل" للهواتف الذكية تعتمد على تكنولوجيا البلوتوث (Bluetooth Low Energy (BLE) التي تسمح بنقل وتحويل البيانات على مسافة 50 متر.

كما توجد كذلك تقنية الرقم السري المخفي Code QR (Quick Response) التي تتيح للمستهلك إمكانية إجراء عملية الدفع عن طريق تصوير الرقم السري بهاتفه الذكي الذي يقوم مباشرة بفك تشفيره مع إتمام عملية تحويل المبلغ من حساب المستهلك نحو حساب التاجر، في حين تتوافر هذه التقنية على مستوى جميع الهواتف الذكية، حيث تتنافس الشركات من كافة الاختصاصات على تطوير هذه التقنيات بما فيها المصارف وشركات الهاتف النقال ومواقع الدفع الالكتروني عبر الانترنت، كشركة "غوغل" التي طورت نظام تشغيل أندرويد (Android)، وشركة "آبل" التي طورت نظام

(1)-Thibault VERBIEST, Etienne WERY, » Commerce électronique par téléphone mobile ; un cadre juridique mal défini », Recueil DALLOZ, n° 41, 2004, pp. 03-04.
(2)-Romain MEGEMONT, «Paiement mobile sur smart phone: présentation, fonctionnement et sécurité», article publié sur FrAndroid, le 28/04/2018, http://www. Frandroid.com, consulté le 01/05/2018.

تشغيل (IOS)[1].

ج/ تحويل الأموال من هاتف ذكي إلى هاتف ذكي آخر: انتشرت مؤخرا تطبيقات الهواتف الذكية الخاصة بتحويل الأموال عبر الانترنت من حساب إلى حساب آخر (مصرفي أو بريدي)، من دون التنقل إلى المراكز المعينة للدفع أو سحب الأموال، وبالتالي قامت مؤسسة بريد الجزائر بإصدار تطبيق هاتف ذكي باسم "بريدي موب" (Baridi Mob)، الموجه لأصحاب البطاقات الذهبية وأجهزة الهاتف الذكية (Smartphone) التي تعمل بنظام تشغيل "اندرويد" أو(أيفون بنظام (IOS) قريبا)، الذي سمح بإجراء المعاملات التي تتيحها البطاقة [2].

المبحث الثاني: واقع الصيرفة الالكترونية بالجزائر ومتطلبات تنشيطها

تعتبر الصيرفة الالكترونية أحد دعائم البنية الأساسية لانطلاق انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي، وتطوير هذه التقنية في الجزائر يتطلب توفير عناصر مرتبطة بالبيئة المصرفية، وذلك من خلال إقامة وتطوير أنظمة اتصالات وذلك لتحديث وعصرنة النظام المصرفي وجعله أحد أهم الأجهزة في الحركة الاقتصادية.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى واقع الصيرفة الالكترونية بالجزائر (المطلب الأول)، ولمتطلبات تنشيطها مستقبلا (المطلب الثاني).

المطلب الأول: واقع الصيرفة الالكترونية بالجزائر

إن التطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال الصيرفة في مختلف دول العالم، يفرض على الجزائر تبني الصيرفة الالكترونية لمواكبة هذه التطورات، وتحقيق مركز تنافسي يمكنها من المحافظة على مكانتها في خضم المنافسة الشديدة التي يشهدها القطاع التجاري والمصرفي العالمي. فما نلاحظه أن معظم المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر لا زالت بعيدة عن الصيرفة الالكترونية، والسبب هو تخلف الجزائر عن

(1)- حوالف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني، رسالة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص ص297-301.

(2)- للاطلاع على القواعد العامة لاستعمال تطبيق "بريدي موب"، انظر الموقع الالكتروني التالي: http://www.epay.post.dz/mobilebank/ تم لاطلاع عليه في 2018/03/14.

مواكبة التعاملات الالكترونية، بسبب ضعف البنية التحتية ، وعدم وجود الخبرة الكافية في هذا المجال والافتقار للاستقرار التشريعي. ومنه سنحاول دراسة واقع كل من أنظمة الدفع (الفرع الأول)، ووسائل الدفع في الجزائر (الفرع الثاني).

الفرع الأول: واقع أنظمة الدفع في الجزائر

عمل بنك الجزائر على استحداث أنظمة دفع تتماشى مع تلك السائدة في العالم، وذلك بإنشاء نظامين للدفع المصرفي، وهذا من أجل ضمان تحويل أمن وسريع للأموال.

أولا: تأسيس نظام التسوية الإجمالية الفورية الجزائري ARTS

كأول خطوة بادرت لها الجهات المختصة في الجزائر لتأسيس الصيرفة الالكترونية هي الانجاز الذي حققه بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك الدولي، يتمثل هذا الانجاز في " **نظام دفع متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية**" ، وقد أعتمد في 15 ماي 2006، وذلك في إطار تحسين الخدمات المصرفية.

ويقصد بنظام التسوية الإجمالية الفورية نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور وبدون تأجيل وعلى أساس إجمالي. كما يعرف أيضا أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي، ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة، ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف[1].كما يقصد بالتسوية الاجمالية كل عملية يجري تنفيذها في بنك الجزائر على أساس إجمالي بعد التأكد من كفاية الرصيد، والتسوية الفورية يدل على استمرارية العمليات دون انقطاع أو تأجيل.

تم الشروع في هذا النظام سنة 2004 وذلك بتحديد الخصائص التقنية والتشغيلية، ومن ثم تجربته مع نهاية سنة2005 ومطلع شهر فيفري 2006، بحضور ممثلي البنك الدولي للتأكد من سلامة تشغيل النظام واستجابته للمعايير الدولية[2].

---

(1)- قدي عبد المجيد، " النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة"، الملتقى العملي الثالث حول "إدارة منظمات الأعمال، التحديات العالمية والمعاصرة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 27-29 أفريل 2009، ص 345.

(2)- كريمة بن شنينة، عبد القادر مطاي، مقومات تنشيط التجارة والصيرفة الالكترونية بالجزائر، مجلة =

ثانيا: تأسيس نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات ACTI

هو نظام مكمل للنظام السابق يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العامة

المستخدمة في نظام الدفع العام، وصكوك تحويل اقتطاع عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل البرمجيات المختلفة. ويمثل هذا النظام المعتمد في 15 ماي 2006، القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة، ووفق المعايير الدولية وهذا بهدف التحسين النهائي للخدمات المقدمة للعملاء.

ودخل هذا النظام حيز التنفيذ بإشراك بنك الجزائر وكل البنوك التجارية والمؤسسات المالية، اتصالات وبريد الجزائر، وذلك عبر كامل الفروع والمكاتب المتواجدة بالجزائر، ويعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والمحاسبية.

ومن أهم ايجابيات هذا النظام نذكر:- تأمين أنظمة الدفع وإعادة الثقة للعملاء في وسائل الدفع خاصة الصكوك.

- مواجهة تبييض وتحويل الأموال بطرق غير شرعية في الجزائر.
- التسيير المحاسبي اليومي مع تقديم نظرة حقيقية على الوضعية المالية للخزينة[1].

الفرع الثاني: وسائل الدفع الالكتروني المعتمدة في الجزائر

في إطار تحسين الخدمات المصرفية وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف الجزائرية، تم إنشاء شركة مساهمة تضم بنوك عمومية هي بنك الجزائر، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، والقرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، حيث تقوم بصناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب وطبع الإشارة السرية وفقا للمقاييس الدولية، ونشأت هذه الخدمة بموجب عقد مبرم بين شركة المساهمة مع شركة ساتيم SATIM société algérienne d'automatisation des transactions الذي يحدد إجراءات التسليم وعمليات ربط الموزعات الآلية مع شركة "ساتيم"، عن

=

الريادة للأعمال الاقتصادية العدد 5 رقم 1 جانفي 2019 ص 106.

(1)- بوعافية رشيد، الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2005، ص 170. مجذوب وهراني، المرجع السابق، ص 131.

طريق شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء أكانت على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما تعمل شركة ساتيم على تأمين قبول البطاقة في جميع البنوك المشاركة وإجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين البنوك وتأمين تبادل البطاقات المالية.

وفي عام 1997 قامت شركة ساتيم بإعداد شبكة إلكترونية بين البنوك الجزائرية تعطي الإصدارات المتعلقة بالبطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا مما يمكن البنوك المحلية والأجنبية من سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي مباشرة[1].

وقد اعترف المشرع الجزائري لأول مرة باستخدام التقنيات الالكترونية الحديثة في مجال المعاملات المصرفية، بموجب نص المادة 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض[2]، التي من خلالها اعتبر جميع الأدوات التي تمكن الأشخاص من القيام بتحويل الأموال مهما كان "السند" أو "الأسلوب التقني" المستعمل فيها كوسائل دفع حديثة في الميدان المصرفي، حيث لم يتطرق في هذا الأمر إلى تعريف النقود الالكترونية ولا العملات الافتراضية، ولم ينظم خدمات الشركات المالية والمؤسسات المصدرة للنقود الالكترونية ورقابتها، بل اكتفى فقط بالكشف عن إرادته ونيته في استخدام تقنيات الدفع الالكتروني الحديثة في المعاملات المصرفية.

لكن بصدور القانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتضمن لقانون المالية لسنة 2018[3]، قام المشرع الجزائري بموجب أحكام المادة 117 منه، بمنع جميع التعاملات الالكترونية المتعلقة بشراء وبيع وحيازة العملات الافتراضية التي تفتقد للدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية وعملات الدفع بالصك أو بالبطاقة المصرفية.

أما من حيث استعمال وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية فتشير الإحصائيات إلى محدودية التعامل بالبطاقات البنكية بسبب غياب ثقافة بنكية لدى

(1)- نوال بن خالدي، محمد بن بوزيان، " النظام المصرفي الجزائري بين معوقات تطبيق نموذج الصيرفة الشاملة ومحدودية الصيرفة التقليدية".

les cahiers du MECAS, n°12, Juin 2016, p349

(2)- أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، ج ر العدد 52، الصادر في 27 أوت2001، معدل ومتمم.

(3)- قانون رقم 17-11 مؤرخ في 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر العدد 76، الصادر في 28 ديسمبر2017.

العملاء ومحدودية عدد الموزعات الآلية التي قد تتعطل أحيانا وتتطلب تكاليف صيانة مرتفعة، الأمر الذي يحول دون استعمالها وتفضيل الدفع التقليدي بدل الالكتروني[1].

وذلك بالرغم من سماح المشرع الجزائري بموجب أحكام المادتين 543 مكرر23، و543 مكرر24 من القانون التجاري بإمكانية التعامل تجاريا ببطاقات الدفع والسحب الالكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات المالية المؤهلة قانونا لأصحابها، حيث يمكن لمالك البطاقة القيام بعمليات سحب أو تحويل الأموال، ولا يمكن الاعتراض على عملية الدفع إلا في حالة ضياع أو سرقة البطاقة المصرح بها قانونا.

لذا ألزم المشرع الجزائري بموجب أحكام المادة 111 من القانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، كل متعامل اقتصادي يقدم سلعا أو خدمات للمستهلكين أن تكون لديه وسائل دفع إلكتروني، تسمح للمستهلكين بدفع ثمن مشترياتهم باستعمال بطاقات الدفع الالكتروني بناء على طلبهم، حيث يتعين على المتعاملين الاقتصاديين الامتثال لأحكام المادة 111 في أجل سنة واحدة ابتداء من تاريخ نشر قانون المالية لسنة 2018 في الجريدة الرسمية أي في 28 ديسمبر 2018، وكل مخالفة له يعاقب عليها بغرامة خمسون ألف دينار (50.000 د ج).

كما أنه بإصدار المشرع للقانون المتعلق بالتجارة الالكترونية رقم 18-05 بتاريخ 10 ماي 2018[2]، والذي نظم فيه " الدفع في المعاملات الالكترونية" في الفصل السادس منه، يكون قد أكد بصفة نهائية على وجوب اعتماد الدفع الالكتروني، والذي يتم عن طريق وسائل الدفع المرخص بها، وفقا للتشريع المعمول به. وأن الدفع الالكتروني يتم من خلال منصات دفع مخصصة لهذا الغرض، منشأة ومستغلة حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبريد الجزائر، وموصولة بأي نوع من أنواع محطات الدفع الالكتروني عبر شبكة المتعامل العمومي للمواصلات السلكية واللاسلكية[3].

(1)- نوال بن خالدي، محمد بن بوزيان، المرجع السابق، ص 349.

(2)- قانون رقم 18-05 مؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الالكترونية، ج ر العدد 28، الصادر في 16 ماي 2018.

(3)- طبقا لنص المادة 27 من القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، المرجع السابق.

والجدير بالملاحظة أن كل من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والقانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، لم يحددا قائمة لوسائل الدفع الالكتروني المعتمدة أو المرخص باستعمالها في التعاملات الالكترونية، وهذا في انتظار النصوص التنظيمية لقانون التجارة الالكترونية التي هي في مرحلة الإعداد. وإنما نستنتج أنه من خلال التطور الملحوظ للصرافات الآلية، تزايدت نسبة استخدام البطاقات المصرفية المحلية والدولية -في عمليات السحب والدفع- بشكل كبير خاصة بعد سنة 2007. ومازال استخدام الدفع عن طريق الانترنت ضعيفا وذلك لعدة أسباب. أما الدفع عبر الهاتف النقال فيبقى استخدامه محصورا فقط في المشتركين في شبكة جازي الحاملين لبطاقة بنكية تابعة للشبكة الوطنية للخدمات المصرفية الالكترونية بين البنوك، ليقوموا بشراء رصيد أو دفع فواتيرهم عبر واجهات الدفع الالكتروني «e-Flexy»، و «web-facture». وتتوفر حاليا بالجزائر خدمة الدفع الالكتروني فقط لشركات الخدمات الكبرى مثل دفع فواتير استهلاك الماء والطاقة، والهاتف الثابت والمحمول، والنقل الجوي.

المطلب الثاني: متطلبات تنشيط الصيرفة الالكترونية بالجزائر

لحد الساعة تبقى المصارف الجزائرية بعيدة على أن تكون مصارف إلكترونية بالمعنى المتعارف عليه عالميا، نتيجة وجود معوقات والتي يستدعي منها ضرورة الأخذ بجملة من الإجراءات لتأهيل أداء القطاع المصرفي الجزائري ورفع إمكانياته، للارتقاء إلى مستوى التحديات التي يواجهها، وبالتالي مواكبة مستجدات الصيرفة الالكترونية.

وهذه الإجراءات والمتطلبات سواء كانت متعلقة بالاقتصاد ككل أو بالمصرف نفسه، الأمر المؤكد أن البيئة المناسبة جدا للمصارف الالكترونية ونشاطها هي بيئة الاقتصاد الرقمي والحكومة الالكترونية، وأهم هذه الإجراءات ما يلي:

- الارتقاء بالعنصر البشري الذي يعد من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي.
- زيادة الأنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الاستعداد لتطبيق ثقافة إدارية جديدة تأخذ في الاعتبار التغير المستمر في أوضاع السوق المصرفية، وبالتالي التطوير والاستمرارية والتفاعلية مع المستجدات.

- توسيع الشبكات المصرفية التي تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين المصارف من جهة وباقي فروعها بما يحقق السرعة في تدويل المعلومات الخاصة بالعملاء، بالإضافة إلى الربط بين الشبكات الالكترونية الخاصة بالمصارف العالمية.
- إنشاء شبكة إلكترونية مصرفية وطنية وتوسيع استخدام البطاقات الائتمانية وشبكة الأنترنت[1]. ولقد بادرت بعض المصارف في الجزائر بتطوير شبكات الكترونية للدفع والسداد منتشرة في بعض النقاط المحدودة داخل التراب الوطني "انترانت"، ولكن البعض منها لم يستمر طويلا بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول جاهزة غير ملائمة للأوضاع المحلية، ولكن الطلب المتزايد عليها شجع بعض المصارف والمؤسسات المالية في الاستمرار في تقديم بعض الخدمات مثل بطاقات الصرف الآلي المتوفرة لدى البريد والمواصلات وبعض المصارف التجارية[2].
- وضع مقاصة الكترونية بالتنسيق مع البنك المركزي.
- تحديث وسائل الدفع وخاصة الدفع بالبطاقة الالكترونية والدفع عن طريق الانترنت. وتعميم عملية الدفع عن طريق الانترنت.

الخاتمة:

مع التغيرات الاقتصادية الحاصلة، أصبحت استراتيجيات المصارف قائمة بالدرجة الأولى على تلبية كافة احتياجات العملاء ومحاولة كسب رضاهم وولائهم، وسعيا منها لتحقيق هذا الهدف، أصبح توجه المصارف نحو الصيرفة الالكترونية متطلب أساسي لمواكبة بيئة العمل المصرفي الحديث، من حيث التنويع والابتكار والإبداع وذلك لضمان بقائها في السوق ونموها.

والجزائر كانت لها محاولات في هذا المجال، إلا أنها بقيت محدودة، إذ أن أداء

(1)- مفتاح صالح وآخرون، "الصيرفة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية، وتأهيل المصارف الجزائرية"، المؤتمر العلمي الثالث حول " إدارة منظمات الأعمال والتحديات العالمية المعاصرة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 27-29 أفريل 2009، ص351.

(2)- سماحي منال، التسويق الالكتروني وشروط تفعيله في الجزائر- دراسة حالة اتصالات الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2014-2015، ص158.

المصارف لا يزال محدود في نطاق ضيق يقوم على اعتمادها على الوظائف التقليدية التي تمارسها، ويمكن القول أنه كان للانفتاح والعولمة دورا في دفع عجلة الصيرفة الجزائرية نحو استغلال أمثل لأهم المستجدات في عالم المعلوماتية والاتصالات، وبذلك فإن الجزائر ومن خلال التعديلات التي أجرتها لقانون النقد والقرض سنة 2003 كانت قد خطت أول الخطوات – إلا أنها تبقى قليلة- نحو التوجه للصيرفة الالكترونية، إلا أن الملاحظ أن المصارف الجزائرية ما زالت بعيدة على أن تكون مصارف الكترونية بالمعنى المطلق، فهي تقليدية تسير في اتجاه التحول نحو مصارف الكترونية.

وحتى تنجح المصارف في مسار التحول يجب أن يكون هناك قناعة للدولة بأهمية دور المصارف الالكترونية وأن تعمل على توفير المناخ لها، على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، ومن ثم ضرورة وضع الإطار القانوني لتسويق الخدمات المصرفية عبر الانترنت، وتضمينه نصوصا لحماية المستهلك "العميل" من مخاطر هذا العمل المصرفي الحديث، خصوصا ما يتعلق بأمن المعلومات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى تطوير نظم وأساليب الدفع الالكتروني وكذا اعتماد نظام الشبكات الالكترونية المصرفية.

وفي الأخير نقول أن الاهتمام العالمي زاد بشكل مذهل وملحوظ بالصيرفة الالكترونية، وبالتجارة الالكترونية فمع تطور الهواتف الذكية والازدياد الكبير لعدد المستخدمين للشبكات الاجتماعية، ومع سهولة عمل وتطوير مواقع، نلاحظ أن الصيرفة عبر الانترنت والتجارة الالكترونية أصبحتا مجالا من الصعب جدا إنكاره أو التخلي عنه.

قائمة المراجع

- باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- سمر توفيق صبري، التسويق الالكتروني، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

2- طارق طه حسين، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.

3- مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، الأوراق التجارية (الكمبيالة- السند لأمر- الشيك- النقود الالكترونية- الأوراق التجارية الالكترونية- بطاقات الوفاء والائتمان)،

دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005.
4- ناجي معلا، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، ط3، المؤسسة العالمية للتجليد، عمان، 2007.
5-نادر شعبان، ابراهيم السواح، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
6-ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، الصيرفة الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

1- حوالف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني، رسالة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.
2- زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
3- بوعافية رشيد، الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2005.
4- سماحي منال، التسويق الالكتروني وشروط تفعيله في الجزائر- دراسة حالة اتصالات الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2014-2015.

ثالثا: المقالات

1- عبد الرحيم وهيبة، "تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، جنفي 2010، (ص.ص 187-216).
2- كريمة بن شنينة، عبد القادر مطاي، مقومات تنشيط التجارة والصيرفة الالكترونية بالجزائر ، مجلة الريادة للأعمال الاقتصادية العدد 5 رقم 1 جانفي، 2019.
3- مجذوب وهراني، "الصيرفة الالكترونية كآلية لتفعيل الحكومة والحوكمة الالكترونية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد3، 1999، (ص.ص117-137).

4-مروة حمزة، الخدمات المصرفية الالكترونية، على الموقع الالكتروني: http://www.sotor.com/%D8%A7%D، 17 أوت 2020، تاريخ الاطلاع على المقال: 22 فيفيري2021، 22:00.

5- نوال بن خالدي، محمد بن بوزيان، " النظام المصرفي الجزائري بين معوقات تطبيق نموذج الصيرفة الشاملة ومحدودية الصيرفة التقليدية"، les cahiers du MECAS , n°12, Juin 2016, p 349

رابعا: المداخلات

1- قدي عبد المجيد، "النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة"، الملتقى العملي الثالث حول "إدارة منظمات الأعمال، التحديات العالمية والمعاصرة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 27-29 أفريل 2009.

2- مفتاح صالح وآخرون، "الصيرفة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية، وتأهيل المصارف الجزائرية"، المؤتمر العلمي الثالث حول " إدارة منظمات الأعمال والتحديات العالمية المعاصرة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 27-29 أفريل 2009.

3- نبيل صلاح محمود العربي، الشيك الالكتروني والنقود الرقمية (دراسة مقارنة)، المجلد الأول، بحث مقدم في مؤتمر" الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون"، جامعة الإمارات العربية المتحدة مع غرفة التجارة الالكترونية وصناعة دبي، 10 و12 ماي 2003، ص.ص67-69.

خامسا: النصوص القانونية

1- أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، ج ر العدد 52، الصادر في 27 أوت2001، معدل ومتمم.

2- قانون رقم 17-11 مؤرخ في 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر العدد 76، الصادر في 28 ديسمبر2017.

3- قانون رقم 18-05 مؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الالكترونية، ج ر العدد 28، الصادر في 16 ماي 2018.

سادسا: المواقع الالكترونية.

1-للاطلاع على القواعد العامة لاستعمال تطبيق " بريدي موب"، http://www.epay.post.dz/mobilebank/ تم لاطلاع عليه في 2018/03/14.

-باللغة الفرنسية:

1-Ouvrages:

1-Chiheb GHAZOUANI, Le commerce électronique international, Latrach édition, (1 er édition), Tunis, 2011.

2-Articles :

1-Thibault VERBIEST, Etienne WERY, «Commerce électronique par téléphone mobile ; un cadre juridique mal défini», Recueil DALLOZ, n° 41, 2004, pp. 03-04.

2-Romain MEGEMONT, «Paiement mobile sur smart phone: présentation, fonctionnement et sécurité», article publié sur Fr Android, le 28/04/2018, http://www.Frandroid.com, consulté le 01/05/2018.